الأهرام

ادارة بوش تدرس إنشاء محاكم لجرائم الحرب في السودان وسيراليون والكونغو

واشنطن: نورمان كيمبستر*

قال رئيس مكتب جرائم الحرب التابع لوزارة الخارجية الاميركية في لقاء اجري معه اخيرا ان ادارة الرئيس جورج بوش تدرس باهتمام المصادقة على انشاء محاكم خاصة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب في سيراليون والكونغو والسودان اضافة الى دول اخرى تمزقها الحروب الاهلية والنزاعات المحلية.

وكان بيير - ريتشارد بروسبر، الذي تسلم عمله قبل حوالي اسبوعين، كسفير متجول مسؤول عن القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، قد صرح الاثنين الماضي بان المحاكم الخاصة المقترحة ستشكل على غرار محاكم الامم المتحدة الخاصة بجرائم الحرب في رواندا ومناطق يوغوسلافيا السابقة. وأضاف بروسبر ان الادارة الاميركية لم تخفف من معارضتها لانشاء محكمة الجزاء الدولية المقترحة، اذ ان معارضي هذه المحكمة الدولية المقترحة ابدوا مخاوفهم من احتمال استخدامها لمحاكمة جنود اميركيين عملوا في مهام انسانية خارج بلادهم.

ويشير بروسبر الى صعوبة محاكمة أي شخص متورط في ارتكاب جرائم حرب، لكنه يؤكد ضرورة محاكمة كل من يتحملون المسؤوليات الاكبر في هذه الجرائم. يذكر ان المدعي السابق بمحكمة جرائم الحرب الخاصة برواند قد وجه تهما لعدد من المتهمين، وذلك في محاكمات جرت خلال الفترة بين عامي 1996 و1998 في اروشا بتنزانيا.

وكان بروسبر قد شارك بنجاح في المحكمة التي ادانت عمدة مقاطعة سابق في منطقة وسط رواندا ويعد من ابرز كبار المسؤولين الذين ادينوا بالتورط في ابادة ما يزيد على 800 الف شخص عام 1994 خلال النزاع العرقي الذي حدث في هذا البلد الافريقي. وحكمت المحكمة على العمدة جون بول اكاييسو بالسجن المؤبد ليصبح اول شخص يدان بموجب معاهدة عام 1948 الخاصة بالإبادة الجماعية.

ويعتقد بروسبر ان المحاكم المنفصلة هي اكثر ملاءمة بسبب اختلاف طبيعة النزاعات، غير انها تبدو الخيار الوحيد المقبول من قبل ادارة الرئيس بوش والكونغرس، هذا الاخير الذي رفض في وقت سابق تشكيل محمة الجزاء الدولية المقترحة لمحاكمة المتهمين بجرائم ضد الانسانية.

وكان الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون قد وقع على اتفاق بتشكيل هذه المحكمة برعاية الامم المتحدة، الا ان مجلس الشيوخ رفض المصادقة على الاتفاق خشية احتمال وقوع جنود اميركيين عاملين في مهمات انسانية تحت سلطات المحكمة. كما ان الرئيس الحالي بوش لم يخف اعتراضه على انشاء هذه المحكمة الدولية على الرغم من ان الادارة لم تعلن بعد عن موقفها النهائي ازاء هذه القضية. ويقول بروسبر (38 سنة) ان هدف الادارة الاميركية يتركز في تثبيت مبدأ امكانية عقد محاكمات لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية. فقبل اندلاع الحروب العرقية في منطقة البلقان عقب تفكك الاتحاد اليوغوسلافي قبل حوالي عشر سنوات، نادرا ما كان المجتمع الدولي يحاول تطبيق هذه القوانين.

ومن المحتمل ان تثير اقامة محاكم للنظر في جرائم الحرب ذات الصلة بالنزاع في السودان وسيراليون عددا من القضايا الحساسة. ففي سيراليون، على سبيل المثال، عرضت خطة السلام التي ايدتها منظمة الامم المتحدة اصدار عفو على قادة «الجبهة الثورية المتحدة» المعروفة باعتداءاتها على المدنيين وقيامها بالتجنيد القسري للاطفال. ويؤكد بروسبر انه لم يعد مقبولا السماح لمجرمي الحرب بالافلات من العدالة، اذ يعتقد انه يجب عدم «عرض العفو على مجرمي الحرب».

وفي ما يتعلق بالنزاع السوداني، فإن ما يزيد على مليوني شخص لقوا حتفهم منذ عام 1983 في الحرب الدائرة بين القوات الحكومية وحركة التمرد في الجنوب. وفي الوقت الذي اعلن الرئيس الاميركي السابق كلينتون تأييده، ضمنيا، لمتمردي الجنوب، فان وزير الخارجية الحالي كولن باول قد صرح خلال جولته الافريقية في مايو (ايار) الماضي ان ادارة بوش تأمل في الدخول وسيطا بين اطراف النزاع، ومؤكدا ان واشنطن ستتبنى نهجا غير منحاز.

وحسب بروسبر، فان كلا طرفي النزاع السوداني، ارتكب الكثير من الانتهاكات والفظائع الانسانية. ويقول بروسبر ان سياسة ادارة بوش الحالية بصورة عامة عرضت تحسين العلاقات مع الخرطوم اذا عملت الحكومة السودانية على إنهاء انتهاكات حقوق الانسان. واضاف بروسبر ايضا ان المجموعات المسيحية الاميركية التي تطالب باتخاذ خطوات متشددة تجاه الحكومة السودانية لها دور مفيد. فطبقا لوجهة نظره، كلما كثرت الاصوات التي تلفت الانتباه الى الانتهاكات، كلما زاد احتمال اتخاذ خطوات ايجابية.

* خدمة «لوس انجليس تايمز» - خاص بـ«الشرق الأوسط»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية